

الفساد السياسي في اليمن وأثره في تفكيك الدولة ونهب الثروات .

مثل الفساد السياسي في اليمن أحد المشكلات الكبرى التي أعاققت عمل المؤسسات، منذ عقود، وضعف الفساد هيمنة الدولة وسيطرتها على واقع قرارها الفعلي، ومركز وجودها وعمقت كل تلك العوامل المنتجة الفساد ليكون لها تراكماتها الطويلة، وهذا أدى في الغالب إلى إفراغ الدولة اليمنية من جوهر وجودها ووظيفتها، وأصبحت الدولة اليمنية مختلة من داخل تركيبها السياسية والاجتماعية .

الفساد السياسي في اليمن طوال الفترات الماضية عزز من طبيعة المحسوبية والرشوة واختيار الافراد الغير الكفاء، في الوظائف المهمة والحساسة وهذا أفقد الدولة خبرات هامة على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية . خسارة الموارد والثروات منذ فترة طويلة كان الفساد السياسي سبب في خسارة اليمن للكثير من مواردها وترك تلك الموارد، خاضعة للحسابات الشخصية كما أن معظم الصفقات، التي تهيم عليها طبيعة النظرة المحدودة، تؤدي إلى أهدار المال العام وتجاوز للمصالح التي ترتبط باليمنيين، لتكون الظروف السياسية والاقتصادية خاضعة لمحددات غير منضبطة من خلال الفساد السياسي واستغلال السلطة .

فخلال الأربعين العام التي مضت خسرت اليمن المليارات من الدولارات وذلك لسوء إدارة السلطة السياسية وغياب الرؤية الاقتصادية، حيث كانت تلك الاموال كفيلة بإحداث ثورة تنموية متعددة المجالات، وكانت تلك الامكانيات الهائلة التي ذهبت في حسابات شخصية واطراف متعددة التوجهات، تستطيع أن تبني مشاريع صناعية واقتصادية وزراعية ضخمة .

بينما تأسست كل المراحل السياسية في اليمن على قوانين غير واضحة وغير دقيقة في إضعاف ومواجهة واقع الفساد وتعدد مراكزه، كما أن العديد من أنشطة السلطات السياسية في اليمن سواء كانت السابقة أو تلك التي تولت الحكم بعد مايسمى الربيع العربي بعد 2011

يكن الفساد السياسي في الامتيازات الكبيرة بين طبقات محددة، وعائلات قليلة ومحافظات هي من تمتعت بالامتيازات والوظائف حدث ذلك طوال الانظمة المختلفة التي تولت حكم اليمن .

استغلال السلطة في اليمن أدى لتشكيل دولة ضعيفة في بنيتها الداخلية لا تقوم على نوع من المساواة، ولم تتضمن القوانين نصوص واضحة في مسألة مواجهة الفساد وتعزيز الضوابط وإيجاد الرقابة. ومحاكمة المتورطين بقضايا فساد من داخل السلطات المختلفة، ومن لديهم مناصب كبيرة وقاموا بتجاوزها تحقيق مصالح ذاتية .

خلال العقود الماضية غابت الاجراءات الحقيقية والملموسة في معيار الدولة اليمنية، وسلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية في كبح تصاعد الفساد السياسي والذي مثل نتاجاً لما وضعته السلطات العليا، المحركة لتفشي ظاهرة المخالفات الكبيرة والمتجاوزة لطبيعة وظيفتها المنصوص عليها بالدستور، والقوانين المحددة للعلاقات والضوابط والالتزامات.

مع ضعف توجهات أي سلطة سلبية حكمت اليمن ما قبل الوحدة وما بعدها وتعطيلها لكل الخيارات لمكافحة الفساد المرتبط بطبيعة الوظيفة السياسية .

هناك نتائج كارثية تأتي نتيجة استغلال السلطة في اليمن قديماً وحديثاً وتبرز كظواهر وتعمم كسلوك لرجال الدولة وقياداتها، وذلك في مستويات مختلفة وبذلك تختال وتضعف قوة وهيمنة الدولة، وبالتالي يصبح وجود الدولة محدد بالاضطرابات والتمردات وهذا انعكاس لغياب الحلول، وهيمنة سلطة أو حكومة لا يقوم بعملها لوضع المعالجات وإدارة الدولة بشكل منظم، ويرتبط ذلك بمعايير دقيقة وتقوم على إيجاد الحلول العميقة والجذرية لكل الاشكاليات الاقتصادية، والسياسية والتعليمية والعسكرية .

تعريف الفساد:

تتعدد تعريفات الفساد السياسي لكن يظل ذلك التعريف محدد بالمساحة السياسية، والمهيمنة على كيان الدولة وأنظمتها وقوانينها وتشريعاتها والفساد السياسي، مرتبط بإدوات الحكم والإدارة الخاصة بالدولة ومواردها . يعرف الفساد السياسي بمعناه الأوسع بأنه إساءة استخدام السلطة العامة (الحكومية) لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية.

وتبقى كل الانظمة السياسية معرضة لانتشار واتساع حجم الفساد السياسي واستغلال السلطة وتنوع أشكال الفساد السياسي هي المحسوبية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ والاحتيايل ومحاباة الاقارب .

في اليمن مكن الفساد السياسي للعديد من الاطراف السياسية والقبلية والدينية والشخصيات لتعزيز دورها وأخذت تلك الشخصيات والاطراف تؤدي دورها في أضعف و اقاع القانون وكان من نتائج استغلال السلطة أن تحولت تلك القيادات العليا والتي فرضت اتجاهاً مغايراً لما حدده الدستور والقانون لتمارس نشاطاً يعود لها بالفائدة .

وتضمن تلك الجهات التي استغلت السلطة على تحقيق تلك التجاوزات والمخالفات وكان الهدف هو الحصول على موارد اقتصادية تكون ضمن اختصاصها وسيطرتها .

حتى وإن كان في ذلك تأثير على موارد الدولة وامكانياتها لكن تأثير الفساد السياسي هو في عرقلة أطراف تملك قدرة في اتخاذ القرار وتوجيه في إيقاف المشروعات الاقتصادية والاستثمارية حيث يعمل تأثير الفساد السياسي في اليمن لتحقيق مصالح القوى المستغلة للسلطة سواء في الماضي وفي الفترات ما بعد التأسيس لمنظومة سياسية بعد أحداث ما يسمى الربيع العربي .

يقوم الفساد السياسي في اليمن في كل المراحل .في تحديد مقومات وجوده الخاص فالاطراف المهيمنة تملك إيجاد المعايير خاصة لها ،وهي لديها القدرة في إيقاف التعاملات والوظائف وتحديد مسارات وخطط الدولة .وتحولها ضمن اختصاص افراد محدودون يقع ذلك بناء على فرض مصالح تلك الاطراف ومركزها ، وهيمنتها الغير محدود على طبيعة القوانين والتشريعات والخطط والمعايير

خلق مؤسسات ضعيفة

تتحرك أي سلطة لا تملك جوهر تحقيق الشفافية والرقابة والمحاسبة إلى إيجاد نظام سياسي تتحدد كفاءته وفق نظرة من يدير سلطات متعددة أو نظام سياسي معين .

وهذا هو جوهر استغلال السلطة ففي النظام الاستبدادية يقوم هذا النظام بتمثيل كل المؤسسات وفق نظرة الفرد.

في اليمن تكمن الاشكالية أن الانظمة التشريعية كمجلس النواب كسلطة رقابية، وكذلك جهاز الرقابة والمحاسبة والسلطة القضائية كل تلك السلطات والهيئات كانت تعمل على تمرير طبيعة استغلال مصالح متعددة ومتضاربة، فالسلطة في الواقع اين كان مكانها وزمانها قد تدير واقع الفساد، الذي يتعزز بوجود منظومة سياسية ترغب ان تظل السلطة محددة بالعديد من الشخصيات والقبائل، وهي من تتحكم بالواقع الاقتصادي والسياسي والعسكري .

فمجلس النواب كان اختياره لايقوم وفق اجندة تمثيل الشعب، بقدر ماكان المجلس يمثل تناقضات ومصالح الاطراف السياسية، أما عن طريقة صناعة التشريعات والقضايا والمعالجات، فالامر في معظمه كان دور مسرحي وكثيرا ماكان المجلس يعبر عن مصالح القوى السياسية العليا، وكان لاعضاء المجلس نشاطا في الاخلال بواقع المحافظة على السلطة تحمل قدرا من المصالح دون ان تراعي المال العام أي اهتمام أو كان الدور هو في الاتجاه لتحقيق مصالح السلطة السياسية الحاكمة أو المعارضة .

اتجهت اليمن للنظام التعددي بعد تحقيق الوحدة لذلك كان وجود مجلس النواب كهيئة وسلطة رقابية ومشرفة القوانين في الواقع عبارة عن تنفيذ وتشريع لاستغلال السلطة في تلك الفترة حيث ان واقع التنافس في جوهره هو في الحصول على ثقة الناس دون الاهتمام بمصالحهم

إهدار المال العام

استغلال السلطة هو أسس الفساد السياسي، للمنظومة القائمة على تشكيل الاجهزة والقوانين لانتجها في الغالب القيام بدورها بانضباط وكفاءة كبيرة، الفساد السياسي طالما كان يريد ابقاء الباب مفتوحا لوضعه لسياسات الاختلال والتجاوز والفساد.

وهذا يجعل هناك تماثل في مواجهة استغلال الفساد السياسي والذي يأتي وفق سياسة المنظومة المستفيدة من هذا الفساد .

تكون من مصلحة القوى التي تمثل المنظومة السياسية هي أنها تتحرك على مسار استغلال السلطة وفي ابقاء الثغرات القانونية، وتعطيل تحرك السلطة والاجهزة المعنية لمواجهة المصالح الشخصية، نتائج مثل هذه السياسات يكون كبير على اقتصاد العامة حيث يعمق الفساد السياسي من تكرار الازمات .

كما أن هناك من عقد دور الدولة في الاشراف على العديد من الاتفاقات التي لم تكن تتضمن معيار عادل لحقوق الدولة نفسها، وضمان اشراف اجهزتها على العديد من تلك الاتفاقات الاقتصادية والاستثمارية ودراساتها .

كان دور مجلس النواب في اليمن يقوم على مساحة أنه مشرع للرغبة السلطات المتجاوزة للضوابط سواء في الحكم والمعارضة، والتي كانت تمارس فعليا نوع من الالزام على كتله البرلمانية، حيث كانت التنسيق محدد في جوانب شكلية يتم الاتفاق عليه، حول ماهي الفوائد التي ستجنيها اطراف وشخصيات محددة .

في مجمل الأنشطة التي قام به مجلس النواب كان نشاطه محدد ووفق الصلاحيات التي تعاطت معها السلطات التي تنفذ سياسات غير واقعية لتمثيل وجودها، بمجلس لايملك القدرة في تحديد مهامه بقدر ماكان عليه هو عدم التعمق أكثر في المسائل الحساسة.

وفي هذا الجانب تم الموافقة على مشاريع و اتفاقات لاتتضمن الحد الأدنى من وضع الضوابط الخاضعة للخطط والدراسات المعمقة. وهذا ما شكل ثغرات كبيرة لتمرير مبدأ استغلال السلطة لمشاريعها ومصالحها، سواء في اهدار فرص فتح الاستثمار الواسع للشركات الخارجية أو فرض سياسات استثمارية واسعة وصناعية في الداخل .

وفي الفترات الماضية عقدت صفقات نفطية وغازية لم تكن مكتملة ، ولم تحصل الدولة على القدر المناسب من ثمن تلك الاتفاقات، والسبب أن الاتفاق الذي لا يخضع لشروط المصلحة القانونية والدستورية ، يتأسس ضمناً وفق طبيعة التحايل وهذا في حد ذاته استغلال للسلطة وتغيب للشفافية لمعرفة مخاطره الطويلة .

الفساد السياسي في اليمن واستغلال السلطة ارتباطاً باتجاه أطراف السياسية في فرض أجندتها على مجمل الاتفاقات ، وهذا ما حدث كثيراً وكانت معظم تلك الاتفاقات أضمن توجهها لتعطيل امكانية الدولة وهدر للموارد لصالح طبقة سياسية و افراد محدودين .

وينطبق الأمر كذلك على السلطة القضائية والتي تحولت ليكون دورها هامشي وظلت صلاحية القضاء محدودة بتفاصيل أقل، والسبب ضعف المؤسسات مقابل مصالح افراد، هم من ينفذون التصرف بالسلطات وفق طموحات محددة على كافة مسارات العمل القانوني والتشريعي .

يمكن القول أن هناك سلطات محددة في العديد من الدول تعمل على ضبط المخلفات، وتقوم بتعديل توجهها وتعزيز الضوابط التي تؤدي إلى اهدار وتعطيل امكانيات الدولة لصالح جهات بعينها .

لكن في اليمن الأمران مختلفا فهناك قوى وأطراف واسعة ومتحكمة في مفاصل الدولة هي التي انتجت استغلال واسع للسلطة مقابل رغبتها في تحقيق غايتها لتكون منتجة للقوانين والنصوص والهيئات والمؤسسات غير فعالة لضمان استمرار العبث بالقدرات الواسعة للثروات.

تقرير صادر عن مركز مداري للدراسات والأبحاث الاستراتيجية

15 مايو 2022